جانب من اجتماع اللجنة المالية امس

«المالية» أجلت مناقشة الـ B.O.T بسبب عدم حضور الحكومة

الهاشم: استجواب وزير الداخلية جاهز وسيُقدم خلال اليومين المقبلين

أجّلت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية مناقشة التعديلات المقدمة على قانون الـB.O.T الى اجتماع لاحق بسبب اعتذار الحكومة عن عدم الحضور.

وقالت مقررة اللجنة صفاء الهاشم في تصريح للصحافيين عقب اجتماع اللجنة امس «عقدت اللجنة اجتماعا بحضور عدد من نواب المجلس، حيث تم الاستماع فيه بالجزء الاول من شركة استثمارية متخصصة لمساعدة المجلس في عقد المؤتمر الاقتصادي الوطني لمناقشة كل المسائل العالقة التي مازالت تؤرق المواطن والمستثمر الاجنبي، وتم الاتفاق على عقد اجتماع عرض آخر».

واضافت الهاشم «اما فيما يخص الموضوع الثاني بجدول اعمال اللجنة المالية المتعلق بتعديلات الـB.O.T ، فكعادتها حكومتنا الرشيدة اعتذرت عن عدم حضور الاجتماع، مشيرة الى انها وصلت الى مرحلة قناعة بوجود خلاف حكومي-حكومي داخل مجلس الوزراء يؤثر على العلاقة بين السلطتين».

واكدت الهاشم ان هذا الامر غير مقبول، مشيرة الى ان المؤشر غير الطيب هو عدم نشر الحكومة للوائح التنفيذية للقوانين الهامة التي تمت اقرارها، متسائلة لمصلحة من هذا التعطيل؟

وقالت الهاشم «آن الأوان لان تقف الحكومة على اسباب الخلاف الحكومي-الحكومي، لافتة الى ان المجلس لا يستطيع فرض رقابة مسبقة، وانما رقابته تكون ملحقة».

ووجهت الهاشم حديثها الى رئيس مجلس الوزراء «ارجوك يا سمو الرئيس، فأنت تؤذن من صوب واعضاء حكومتك يصلون من صوب آخر» ولا تستطيع ان تمضي صح مع سلطة تشريعية بهذه الطريقة.

وتابعت الهاشم «منحنا وزير الداخلية الضعيف مهلة واعطيناه توجيهات من دون فائدة، وليس الامن والامان الذي نطلبه تعيين عبدالفتاح العلي مديرا عاما للمرور، والمفروض ان يكون الامن والامان على مستوى الوزارة كلها».

واعلنت الهاشم ان استجوابها لوزير الداخلية جاهز وسيقدم خلال اليومين القادمين، مضيفة: ولن تتمكن يا سمو رئيس الحكومة من ادارة البلد بهذه الطريقة، فأعضاء من حكومتك يعملون عكس ما تريد.

البغلي يسأل عن أنواع الصناعات في منطقة الشعيبة

وجّه النائب هشام البغلي سؤالا لوزير التجارة والصناعة أنس الصالح جاء فيه: تم توزيع عدة قسائم صناعية في منطقة الشعيبة الصناعية (المنطقة الجنوبية) ووجود بعض الصناعات غير المطابقة للمعايير البيئية والصناعية بصفة عامة بالإضافة الى عدم توافر شروط الأمن والسلامة للقيام بهذه الصناعات وبناء على ما سبق يرجى تزويدي وإفادتي بالآتي:

1ـ نسخة من حيازات المنشآت الصناعية بالمنطقة الجنوبية في الشعيبة من تاريخ 2008/1/1 حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

2ـ أنواع الصناعات التي يتم ممارستها في هذه المنطقة.

3ـ كشف بأسماء المنشآت الصناعية والشركات التي تم توزيع الأراضي عليها.

4ـ نسخة من العقود المبرمة مع هذه الشركات والمنشآت الصناعية.

5ـ نسخة من رخص هذه المنشآت الصناعية والشركات ومدى تطابقها مع شروط الأمن والسلامة للقيام بهذه الصناعات.

6ـ هل يتم التنسيق مع الهيئة العامة للبيئة للكشف على هذه المنشآت الصناعية إذا كانت تؤثر على البيئة من ناحية التلوثات ومدى التزامها بشروط وضوابط الهيئة العامة للبيئة.

7ـ هل تم عمل مخالفة أو أمر إغلاق لأي من هذه المنشآت الصناعية؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بأسماء هذه المنشآت الصناعية.

هشام البغلي

في أسئلة وجهها إلى عشرة وزراء

عبدالله: ما الشهادات وسنوات الخبرة للقياديين في الوزارات؟

وجه النائب خليل عبدالله حزمة أسئلة بصيغة مشتركة الى كل من وزير الصحة د.محمد الهيفي، ووزير التربية ووزير التعليم العالي د.نايف الحجرف، ووزير النفط هاني حسين، ووزير الكهرباء والماء ووزير الأشغال م. عبدالعزيز الإبراهيم، ووزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود، ووزير المواصلات ووزير الدولة لشؤون الإسكان سالم الأذينة، ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل ذكرى الرشيدي، ووزير التجارة والصناعة أنس الصالح، ووزيرة الدولة لشؤون التخطيط

د. رولا دشتي، ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية مصطفى الشمالي، ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون البلدية الشيخ محمد العبدالله، ووزير العدل والأوقاف شريدة المعوشرجي يطالبهم بتزويده بأسماء جميع القياديين في وزاراتهم بدرجة وكيل ووكيل مساعد، مع بيانات تفصيلية لكل منهم تتضمن ذكر عدد سنوات الخدمة وعدد سنوات تبوؤ المنصب والعمر والشهادة والدرجة العلمية وتخصص كل منهم والإدارة التي يقودها كل منهم، وذلك وفق جداول تبين كل ما سبق، وبأعداد المستشارين في وزارتهم مع بيانات تفصيلية لكل منهم تتضمن ذكر أسمائهم وجنسياتهم وشهاداتهم ودرجاتهم العلمية وتخصص كل منهم ومسمياتهم الوظيفية والرواتب والمكافآت التي يتقاضونها وعدد السنوات في الوظائف المسندة اليهم وذلك وفق جداول تبين كل ما سبق.

د.خليل عبدالله

أقرت تعديل مرسوم الأندية الرياضية لتتحول تدريجياً إلى الخصخصة

معصومة: «التشريعية» توافق على زيادة رواتب جميع المتقاعدين 30٪ على رواتبهم الأساسية

أعضاء اللجنة التشريعية أثناء الاجتماع

وافقت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية على زيادة رواتب كل المتقاعدين 30٪ على رواتبهم الأساسية.

وقالت رئيسة اللجنة التشريعية د.معصومة المبارك في تصريح للصحافيين عقب اجتماع اللجنة امس «وافقت اللجنة على عدد من الاقتراحات بقوانين أمس منها زيادة رواتب الشريحة المظلومة شريحة المتقاعدين في جميع جهات الدولة 30٪ على رواتبهم الأساسية».

وأضافت المبارك كما تمت الموافقة على تعديل المرسوم الخاص بالأندية الرياضية، بحيث تتحول تدريجيا الى الخصخصة حماية للاعبين. وبينت المبارك ان اللجنة التشريعية رفضت رفع الحصانة عن النائب سعدون حماد في قضيتين، فيما رفضت رفعها عن النائب نبيل الفضل في قضية واحدة.

الفضل: ما الآلية المتبعة لتنفيذ مشروع مباني الخدمات التعليمية للتعليم التطبيقي؟

وجّه النائب نبيل الفضل أسئلة لوزير التربية د.نايف الحجرف جاء فيها: مشروع مباني الخدمات العامة والتعليمية والطلابية بمجمع خدمات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بالشويخ قيد الإنشاء، وحيث ان قيمة العقد 71,991,000 دينار ومدة تنفيذ العقد من 2010/11/21 حتى 2014/5/19 أي 42 شهرا تقريبا. لذا يرجى إفادتي بالآتي:

الهيئة تجري التبديل وبشكل موسع في مواد المشروع (خصوصا منها التشطيبات الداخلية والخارجية) الموصوفة في العقود ووثائق المناقصة المسعرة من قبل المقاول الفائز بتنفيذ المشروع، حيث يتم التبديل من قبل الهيئة أثناء فترة التنفيذ. يرجى توضيح هذا الأمر وشرح الآلية المتبعة مع توضيح دور المالك ودور المكتب الاستشاري العالمي المشرف ودور المكتب الاستشاري المحلي المشرف وتقديم جدول بهذه المواد يبين نوعية المواد الموصوفة والمواد التي اعتمدت مع ذكر أي مبالغ مالية تم دفعها أو خصمها من المقاول. وما الأسباب التي دعت الى ذلك مع ذكر شروط العقد في هذه الحالات وايضاح نقاط تقييد المبالغ الموفرة؟

ونمى الى علمنا ان المستشار المحلي المشرف على المشروع قدم شكوى لبلدية الكويت ادعى فيها فشل الخرسانة في عدد من الأعمدة والجسور في أماكن مختلفة من المشروع، وان البلدية قد أوقفت العمل بالدفع بموجب انذار رسمي. ما سبب ذهاب المستشار الى بلدية الكويت بشكواه وعدم ذهابه الى مالك المشروع أي التعليم التطبيقي أو المستشار العالمي تيرنر؟ وان كان قد ذهب المستشار المحلي الى المالك أو للمستشار العالمي فما الخطوات التي قام بها كل منهما على حدة لضمان عدم استكمال المخالفات في بناء الخرسانة الفاشلة؟ وهل قام المستشار المحلي بسحب الكوادر الفنية من موقع العمل حماية لهم من احتمال سقوط المبنى؟

وفيما يتعلق بالعقد يرجى تزويدنا بالآتي: صورة المستشار العالمي المسؤول عن إدارة مشاريع الهيئة والضمانات والكفالات المالية، وعقد المستشار المحلي الذي يشرف على أعمال التنفيذ والضمانات والكفالات المالية، وعقد المقاول وملحقاته (بدون المخططات والرسومات) الذي ينفذ المشروع والضمانات والكفالات المالية، وجدول البرنامج التنفيذي لأعمال المقاول الرئيسي المعتمد من قبل المالك والمقاول والمستشار العالمي موضحا نسبة الانجاز.

أما فيما يتعلق بصلاحيات المسؤولين يرجى توضيح لنا الآتي: صلاحيات المدير العام بالنسبة للعقد المذكور، وصلاحيات نائب المدير العام التعاقدية بالنسبة للعقد المذكور.

نبيل الفضل

الصالح: ما التدرج الوظيفي للعاملين في وكالة الأنباء الكويتية؟

وجه النائب خليل الصالح اسئلة لوزير الدولة لشؤون الشباب ووزير الاعلام الشيخ سلمان الحمود جاء فيها:

يرجى تزويدي بجميع اسماء الموظفين والموظفات العاملين بادارة مكتب المدير العام لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) الحاليين وتدرجهم الوظيفي والمالي سواء الذين بالأصل يعملون في هذه الادارة او المنقولون من جهات اخرى، كل على حدة، وبمسمياتهم الوظيفية وطبيعة عملهم الادارية وتخصصاتهم العلمية كل على حدة مع تحديد من يقوم بتقييمهم الوظيفي، وهل قامت الوكالة بتكليف أي من هؤلاء الموظفين باعمال خارج نطاق هذه الادارة ـ مكتب المدير العام للوكالة ـ سواء كان بايعاز من الوكالة او بطلب من أي جهة مع بيان تفصيلي لاسباب هذا التكليف ونتائجه ومدته وفوائده.

وفي سياق متصل، وجه الصالح اسئلة لوزير التربية ووزير التعليم العالي نايف الحجرف جاء فيها: قام معهد الكويت للابحاث العلمية بالاعلان عن وظائف اشرافية شاغرة متعددة (مدير ادارة ـ مدير دائرة ـ رئيس مكتب) حسب الهيكل الجديد للمعهد في تاريخ 2013/3/13 وفي تاريخ 2013/4/11 اعلن مدير عام المعهد في الصحف المحلية عن اسماء المختارين لهذه المناصب وعليه، يرجى تزويدي بالهيكل التنظيمي الجديد، موضحا فيه التدرج الاداري لكل وحدة تنظيمية، ويرجى تزويدي بجميع المناصب ـ الوظائف الاشرافية الشاغرة التي اعلن عنها مع تحديد الشروط اللازمة لكل منصب ـ وظيفة اشرافية على حدة ويرجى توضيح اسباب التباين في متطلبات بعض الوظائف التي اعلن عنها على الرغم من تساويها مع وظائف ومناصب متساوية لها وبنفس مستوى الهيكل التنظيمي، ويرجى تزويدي بجميع المناصب ـ الوظائف الاشرافية بالهيكل الجديد التي لم يعلن عنها مع بيان اسباب عدم الاعلان عنها واسماء جميع من قام بالترشيح للمناصب الاشرافية المعلن عنها والمنصب المتقدم له مشفوعة بنسخة من السيرة الذاتية لكل مرشح ونسخة من عرض الترشيح الذي يحتوي على الرؤية للمنصب ـ الوظيفة الاشرافية.

خليل الصالح

دشتي يناشد سمو رئيس الوزراء التريث في تشكيل هيئة مكافحة الفساد

ناشد النائب د.عبدالحميد دشتي سمو رئيس مجلس الوزراء التريث في اقرار تشكيل الهيئة العامة لمكافحة الفساد، حيث حددت المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم 24 لسنة 2012 والخاص بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد جهة الإشراف على الهيئة وعهدت بها الى وزير العدل عندما نصت في المادة 3 على انه «تنشأ هيئة عامة تسمى (الهيئة العامة لمكافحة الفساد) يشرف عليها وزير العدل وتؤدي مهامها واختصاصاتها باستقلالية وحيادية كاملة وفقا لأحكام هذا القانون». وأشار إلى أن المادة 6 أوضحت «يتولى ادارة الهيئة مجلس يسمى (مجلس الأمناء) يتكون من سبعة أشخاص ممن تتوافر فيهم الخبرة والنزاهة والكفاءة من بينهم رئيس ونائب رئيس، ويصدر بتعيينهم مرسوم بناء على ترشيح الوزير المختص». وقال: تداركا لما قد يشوب تشكيلة الهيئة ونأيا بالسلطة التنفيذية بنفسها وحتى لا تفرغ الهيئة من محتواها وتحول الى ادارة من ادارات وزارة العدل تثقل كاهل الدولة في المصاريف والتسميات وتلحق بالبيروقراطية الحكومية والهيئة هنا تحتاج الى هيئة أخرى لاخراجها وغيرها مما هي فيه. ولهذا السبب وغيره من الأسباب نطالب سمو رئيس مجلس الوزراء بالتريث في اقرار تشكيل الهيئة ريثما يتم تصحيح ما علق بها من أخطاء وبعد التشاور مع مجلس الأمة على النحو الذي ستشكل عليه.

تجمّع عهد يدعو لإحالة ملف «الداو» إلى النيابة العامة

أصدر تجمع عهد بيانا جاء فيه: بشأن الغرامة الصادرة ضد الكويت لصالح شركة الداو كيميكال والبالغة أكثر من 2 مليار دولار اميركي. ولما كانت هذه الغرامة الباهظة قد فرضت بناء على حكم التحكيم الصادر خارج الكويت طبقا لبنود عقد الشراكة بين الكويت والشركة المذكورة في حال عدم إتمام العقد، ومن هذه الحثيثة فإن تجمع عهد يدعو الحكومة الكويتية الى اتخاذ كافة الإجراءات الواجبة تجاه الجهة التي أبرمت هذا العقد المشبوه وتجاه كل من تسبب في هذه الخسارة والتي من الممكن تلافيها سواء بإتمام ذلك العقد وإبرام الصفقة، أو بوقف التعاقد في الوقت المناسب وقبل حلول الشرط الجزائي الجائر ومن دون تحمل الكويت أي غرامات أو مخالفات، وعليه فإن تجمع عهد يدعو الى إحالة ملف شراكة الداو إلى النيابة العامة تمهيدا لإحالة المتسببين في ضياع المال العام للمحاكمة العادلة، والله ولي التوفيق.

فيصل القناعي